ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد خمسة وستون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2024م
www.ajsp.net

# "الظاهرة الإجرامية المنظمة لسرقة السيارات في السودان، سمات وأسباب وطرق مكافحة هذه الجريمة الخطيرة – رؤية قانونية في أعقاب نزاع الخامس عشر من أبريل 2023"

**إعداد الباحث:**

**الدكتور /أبوبكر محمد علي محمد**

دكتوراه في القانون، جامعة شندي ،السودان

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد خمسة وستون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2024م
www.ajsp.net

**الملخص:**

تناولت الدراسة موضوع ظاهرة سرقة السيارات في السودان في أعقاب نزاع الخامس عشر من ابريل عام 2023م ، حيث وضحت الدراسة مفهوم هذه الظاهرة كجريمة خطيرة ترتقي الى درجة الجريمة المنظمة العابر للحدود وتؤثرة علي الإقتصاد و الأمن القومي والإقليمي، وبينت الدراسة السمات والأسباب الفعلية لتحول هذه الجريمة من جريمة بسيطة تقليدية الى ظاهرة إجرامية بهذه الخطورة ،و تطرقت إلى كيفية مكافحة هذه الظاهرة علي الصعيدين الداخلي والخارجي ،حيث تمثل الإجراءات الداخلية في إتخاذ التدابير الوقائية من جهة والتدابير العلاجية من جهة أخرى ،أما على الصعيد الدولي فقد إستعرضت الدراسة كيفية التعامل معها عبر الإنتربول والأمم المتحدة وأوصت الدراسة بضرورة تكاتف الجهود داخلياً وخارجياً التصدي لها .

**الكلمات المفتاحية:** جريمة ،ظاهرة ،سرقة السيارات ،نزاع 15 أبريل 2023م في السودان.

## 1.المقدمة:

تشكل الجريمة عموماً بأنماطها المختلفة هاجساً نفسياً كبيراً لأفراد أي مجتمع نظراً لأنها تمس شعور كل فر د من أفراد المجتمع ولتعلقها بأرواحهم وممتلكاتهم ويزداد الأمر تعقيداً بتحول الجريمة الى ظاهرة إجرامية يحدث بموجبها إضطراب بسبب خرق قواعد الضبط الإجتماعي ، و تعتبر جريمة سرقة السيارت في الوضع الطبيعي من الجرائم البسيطة ذات الطابع العادي تندرج تحت الجرائم التقليدية الواقعة علي المال وتنحصر في السرقة والنهب وبمعدل إجرامي بسيط وجُلها لاتتخطى حدود الدولة وتتم مكافحتها عبر الشرطة داخلياً ولكن بمجرد إندلاع النزاع المسلح في السودان في الخامس عشر من أبريل عام 2023م في العاصمة الخرطوم وبعض الولايات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع [1]،عمت الفوضى وكُسرت السجون وانهارت المنظومة الأمنية بصورة جزئية ،وتحولت هذه الجريمة الى ظاهرة إجرامية مركبة ومعقدة ،حيث تمت سرقة ونهب أعداد هائلة من السيارات وتهريبها إلى خارج الحدود [2]، و تعرضت كميات أخرى من السيارات للحرق والتدمير والتشليح الأمر الذي أصبحت بموجبة هذه الجريمة شكل من أشكال الإجرام الجسيم الذي يرتقي إلى درجة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تشكل تحدياً خطيراً لأجهزة الدولة بكل أنواعها، و تهدد الإقتصاد الوطني كما أن لها تاثير مباشر على الأمن القومي والإقليمي عبر تهديدات أمنية ذات طبيعة معقدة ومتشابكة، باعتبار أن السيارات المسروقة وبهذه الأعداد الضخمة سوف تغذي أشكال أخرى من الجرائم كإستخدام هذه السيارات في النزاعات المسلحة وتجارة الأسلحة والمخدرات وتصدير الإرهاب وخلق توترات بالمنطقة والتي أصلاً تُصنف من ضمن مناطق السيولة الأمنية نسبة لهشاشة دول الإقليم وإنتشار السلاح والحركات المسلحة ومعدل الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

[1] هي قوات تم تكوينها في العام 2013 وتمت إجازة قانون لها بواسطة البرلمان السوداني في العام 2017 وتم بمجبه تبعيتها للقوات المسلحة .

[2] تركزت السيارت التي تمت سرقتها و تهريبها علي سيارات الدفع الرباعي مثل سيارات التايوتا الهايلوكس وكذلك السيارات ذات الموديلات الحديثة لقيمتها المادية ولانها تحتمل السفر لمسافات بعيدة عبر الطرق الوعرة بغرض التهريب.

### 1.1أهمية الدراسة:

لموضوع ظاهرة سرقة السيارت أهمية متزايدة في حالة حدوث نزاعات مسلحة كماحدث في السودان ، حيث تمت سرقة وإتلاف وفقدان السيارات باعداد كبيرة وصلت خلال أربعة أشهر من بداية الأحداث وفق بيانات الشرطة السودانية إلى 16 ألف سيارة [3] ، وإرتفعت بصورة جنونية خلال بضعة أشهر أخرى من بداية النزاع المسلح إلى96.01 ألف سيارة مسروقة فقط داخل ولاية الخرطوم حسب المصادر الرسمية [4] ، وهذه الأرقام لاتشمل السيارات الحكومية وسيارات الجيش والشرطة والدعم السريع والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية والدولية، ومن هنا يحتل هذا الموضوع أهمية نظرية وعملية علي حد سواء ، فمن الناحية النظرية يتعلق الموضوع بجريمة خطيرة منظمة عابرة للحدود وهي فكرة عالمية ،ومن الناحية العملية التطبيقية هو التاثير المباشر على حقوق المواطن وتعريض الإقتصاد الوطني للخطر بالإضافة لإستخدام هذه السيارات المسروقة في أنشطة إجرامية آخرى مهددة للأمن القومي والدولي مثل إستخدام هذه السيارات بعد تعديلها لتصبح مركبات قتالية في عمليات النهب المسلح و الإتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب البشر .

### 2.1منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع إعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة الموضوع حتى تم وصف هذه الجريمة وصفاً دقيقاً وتبيان سماتها و أبعادها وأسابها وعواملها المساعدة بغرض تحليلها وتحليل النصوص القانونية المجرّمة لها من القانون السوداني والإتفاقيات الدولية بهدف جمع أكبر قدر من المعلومات حولها وتقديم رؤية قانونية شاملة تساعد في مكافحتها .

### 3.1أهداف الدراسة:

**تهدف الدراسة الآتي:**

1. ماهية ظاهرة جريمة سرقة السيارات.
2. كيفية التصدي لهذه الجريمة علي المستويين الداخلي والخارجي.
3. وكذلك تهدف هذه الدراسة لتقديم رؤية قانونية علمية تساهم مع أجهزة إنفاذ القانون في السودان للتعامل مع هذه الجريمة وسد الثغرات لمنع حدوثها مستقبلاً.

### 4.1مشكلة الدراسة:

**تطرح الدراسة الإشكاليات التالية:**

1. ماهية هذه الظاهرة الإجريمة وأسبابها وسماتها ؟
2. ماعلاقتها بالجريمة المنظة العابرة للحدود ؟
3. وكيفية التصدي لها علي المستويين الداخلي والخارجي ؟

---

[3] مؤتمر صحفي للشرطة السودانية ، مزاع عبر وكالة السودان للانباء 2023/8/30.

[4] تقرير الجهاز المركزي للإحصاء– ولاية الخرطوم 2023/11/30.

4. كيفية إسترداد السيارات المسروقة التي تم تهريبها الي خارج الدولة ؟و دور الإنتربول في عملية التصدي لهذه الجريمة؟

### 5.1محتويات الدراسة:

ولمعالجة إشكاليات الدراسة تم تقسيم البحث الي مبحثين ،حيث تضمن المبحث الأول: مفهوم جريمة سرقة السيارات، أما المبحث الثاني :فتم تخصيصة لإجراءات مكافحة هذه الجريمة علي المستوين الداخلي والخارجي.

**المبحث الأول :ماهية جريمة سرقة السيارات:**

**تمهيد:**

قبل الخوض في ميدان هذه الجريمة لابد للإشارة إلى أنه في الخامس عشر من أبريل عام 2023م إندلع نزاع مسلح في العاصمة السودانية الخرطوم وبعض المدن الأخرى بين " القوات المسلحة السودانية " و"قوات الدعم السريع "وهي قوات رسمية كانت تعتبر جزء من القوات المسلحة وفقاً للقانون [5] ،والنزاع المسلح هنا في هذه الحالة السودانية يسمي نزاع مسلح غير دولي (داخلي) وفقا لتصنيف القانون الدولي [6].

**أولاً مفهوم ظاهرة سرقة السيارات:**

الظاهرة الإجرامية هي مشروع إجرامي إحترافي يقوم علي تكرار وقوع نوع معين من الجرائم بأسلوب إجرامي واحد في منطقة جغرافية معينة وفي فترات زمنية متعاقبة سواء قامت بها جماعة إجرامية واحدة أو جماعات مختلفة [7]،والجريمة بالمفهوم القانوني هي كل مخالفة لقواعد القانون الوضعي المعمول به سواء كانت هذه القواعد متعلقة بالقانون الجنائي أو غيره من القوانين [8]، وتختلف الظاهرة الإجرامية عن الجريمة العادية في أن الجريمة العادية مشروع فردي تقع على ضحية واحدة أو عدد من الضحايا في زمن ومكان واحد أو قريب من الفعل الإجرامي الأول ولايغير من طبيعتها إختلاف المكان والزمان مادام أن الفعل الإجرامي أو الشروع به ينتهي بتحقق الجريمة ،وتتحول الجريمة العادية الي ظاهرة إجرامية عبر تحولها إلى مشروع منظم دائم يستهدف أكبر عدد من الضحايا غير محدد سلفاً في منطقة جغرافية أوسع وعبر فترات زمنية مختلفة أومتعاقبة[9]،ولاشك أن الإعتداء على السيارات المملوكة للغير بغير وجه مشروع بقصد سرقتها أو إتلافها أو الإستيلاء عليها لاستخدامها في جرم آخر يعد عملاً محرماً شرعاً وقانوناً وقد وردت العديد من الأدلة في ذلك منها قولة تعالى (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا

---

[5] هي قوات تم تكوينها في العام 2013 وتمت إجازة قانون لها بواسطة البرلمان السوداني في العام 2017 وتم بمجبه تبعيتها للقوات المسلحة

[6] المادة 1(1) من البرتكول الإضافي الثاني 1977 الملحق بإتفاقيات جنيف 1949 تنص علي أن النزاعات المسلحة غير الدولية هي نزاع يدور علي أراضي أحد الأطراف السامية بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تمارس تحت قيادة مسؤولة ،جزء من أراضيها مما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة .

[7] د.أحمد فتحي سرور ،الوسيط في قانون العقوبات ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،ط1996،الطبعة الاخيرة 2016،ص 145

[8] المادة 3 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م

[9] د.عبد الرحمن محمد العيسوي،دوافع الجريمة ،بيروت ،لبنان،منشورات الحلبي ،ط1، 2004م،ص266

) سورة النساء الآية رقم (29) ،وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم (لايأخذن أحدكم متاع أخيه لاعباً ولاجاداً ،ومن أخذ عصا أخيه فاليردها )[10]، وتتحقق جريمة سرقة السيارات بشرط أن تكون مملوكة للغير سواء كانت كبيرة او صغيرة أو كان المالك شخصاً طبيعياً أو معنوياً وكذلك بتوفر القصد الجنائي المسبب للضرر وتتم هذه الجريمة علي السيارت بأحد الطرق التالية:

1. السرقة: و هي أخذ هذه السيارات من من حيازة مالكيها بخفيه دون علمهم .
2. النهب: وهو الإستيلاء علي السيارت عن طريق السرقة مع إستعمال القوة الجنائية أو التهديد بها عند الشروع في الجريمة أو اثناء إرتكابها أو عند الهرب.
3. الحرابة :وتعني إرهاب العامة أو قطع الطريق بقصد إرتكاب جريمة علي الجسم أو المال أو العرِض شريطة أن يقع الفعل باستخدام السلاح أو أي أداة صالحة للإيذاء أو التهديد بها مع تعذر الغوث
4. خيانة الأمانة: وهي جحد شخص بسوء قصد لمال هو مؤتمناً عليه أوإمتلاكة أو تحويله لمنفعتة أو منفعة غيره أو تبديده أو التصرف فيه باهمال فاحش يخالف مقتضى الأمانة ،والملاحظ عند إندلاع النزاع المسلح في السودان أن هنالك أعداد كبيرة من السيارات الخاصة بمؤسسات الدولة تم الإستيلاء عليها والتصرف فيها من قبل أشخاص مؤتمنين عليها
5. الإبتزاز: ويعني من يبعث قصداً في نفس شخص خوف الإضرار به أو بأي شخص آخر وبذلك يحمله بسؤ قصد علي أن يسلم له او لغيره السيارة التي يملكها مثل دخول بعض المجرمين لمنزل شخص ما والإتصال من هاتف أحد بناته و التهديد بإغتصابها إن لم يوصف لهم مكان مفتاح السيارة .
6. الإحتيال: وهو الإستيلاء على السيارات بسوء قصد عبر الخداع بأي وجه ، فمثلاً عند إندلاع النزاعات المسلحة ونزوح أعداد كبيرة من المواطنين وقد تركو سياراتهم في منازلهم ظهرعبر وسائل التواصل الإجتماعي بعض المحتالين حيث يخدعون أصحاب السيارات بانهم ينتمون لقوات نظامية ويطلبون مبالغ مالية نظير إخراج السيارات من مناطق النزاع إلى المناطق الآمنة وعندما يخبرهم صاحب السيارة بمكانها يستولون عليها وعلي الأموال المرسله لهم
7. الإتلاف الجنائي :وهو القيام عن طريق القصد بإتلاف هذه السيارات أو إفسادها بأي وجه كان مما ينقص من قيمتها أو منفعتها كالإتجار في قطع غيارها أو تعديها لتصبح مركبات قتالية [11].

[10] اخرجه أبوداود ، أنظر سنن أبي داود ،سليمان بن الأشعس السجستاني الأزدي،مجلد رقم 4 ،كتاب الأدب باب من يأخذ الشيء علي المزاح ،(حديث رقم 5003)،ص 301.

[11] أنظر الباب السابع عشر (الجرائم الواقعة علي المال )من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م وفقاً لاحدث تعديلاته

يمكن تعريف جريمة سرقة السيارات بانها الاستيلاء على المركبات المملوكة للغير من قبل شخص لايملكها ونقلها أو أجزاء منها أو إتلافها [12]،أو هي الاستيلاء علي سيارت الغير من قبل شخص أو أشخاص لايملكونها أصلاً دون علم أو موافقة صاحبها الأصلي بقصد تملكها كلياً او جزئياً ،أو نقل أوسلب أو سرقة أجزاء منها ،أوبقصد العبث أواتلافها أوتحريفها أومكوناتها [13].

من خلال ماسبق يمكننا تعريف ظاهرة سرقة السيارات في السودان في ظل هذا النزاع المسلح الذي حدث في الخامس عشر من أبريل عام 2023 بانها مشروع إجرامي منظم مستمر يشمل جميع السودان ويتخطى حدوده و يتخفى خلف ستار النزاع المسلح ويستهدف الاستيلاء بأي وجه كان على سيارت الغير بغرض الإتجارغير المشروع بها وتمتد هذه الجريمة لتشمل إتلاف هذه السيارات أو الاتجار بقطع غيارها أو تحريف مكوناتها أو استخدامها في أنشطة إجرامية أخرى مثل نقل المسروقات وتهريب الأسلحة والمخدرات.

**ثانياً أسباب إنتشار هذه الجريمة:**

**ترجع أسباب إنتشار هذه الجريمة إلى عدة أسباب من ضمنها:**

1. إستغلال المجرمين لعملية إنفراط عقد الأمن، وتعطل أجهزة تنفيذ القانون في البلاد نتيجة للنزاع المسلح الذي أدى إلى كسر السجون وإفراغها من المجرمين وإثارة الرعب وإستخدام العنف عبر جماعات منظمة هدفها الرئيسي هو السرقة والنهب.
2. جريمة سرقة السيارات وسيلة فعالة لجمع أموال طائلة مع مخاطر قليلة ،حيث يتم تحميل هذه السيارات المسروقة بمسروقات أخرى مثل الأموال المنهوبة من البنوك والذهب والخروج بها من الدولة عبر الحدود.
3. السودان يعتبر بيئة خصبة لانتشار هذه الجريمة التي توجد حيث توجد الفوضى ،حيث ظل السودان يعاني منذ العام 2019م سيولة أمنية وفقر وبطالة وزيادة معدلات في الجريمة ،وأيضاً في السنين السابقة عانى من هذه الظاهرة الإجرامية ،حيث تم إغراقه بهذه السيارات المهربة حتى أصبح سوق كبير ومعبر لها من بين دول المنطقة، فمثلاً عند إندلاع الأحداث الليبية في عام 2011م تم ادخال أعداد كبيرة من هذه السيارات الى السودان عبر الصحراء الكبرى والولايات الحدودية (ولايتي غرب دار فور والشمالية ) الأمر الذي جعل لها مهربين يعرفون طرق تهريبها ووسطاء وتجار ورغم العمل الأمني الكبير التي قامت به الأجهزة الأمنية السودانية في مكافحتها و إخضاع عدد كبير منها للإجراءات الرسمية بما فيها الفحص الجنائي عبر الإنتربول والترخيص ومصادرة أعداد كبيرة منها إلا أنها كانت تمثل هاجس أمني كبير [14].
4. الصعوبة الأمنية في طرق المكافحة لهذه الجريمة أدت لإنتشار هذه الجريمة نسبة لطبيعة الدولة السودانية وحدودها المترامية الأطراف وكذلك المحيط الإقليمي للسودان الذي يعتبر مستنقع للجماعات المسلحة وعصابات جرائم الهجرة غير الشرعية

---

[12] الوهيد محمد الوهيد ، ،مكافحة ظاهرة سرقة السيارات ،محاضرة ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المملكة العربية السعودية ،الرياض،141 هـ ،ص3

[13] احسن مبارك طالب ،دوافع سرقة السيارات والآثار المترتبة عليها،محاضرة ،أكاديمية نائف للعلوم الأمنية ،المملكة العربية السعودية .الرياض،2003،ص4

[14] أثناء الأحداث الليبية والإنفلات الأمني عام 2011 سيطرت بعض الجماعات المسلحة على بعض حقول النفط في ليبيا وإنتشرت تجارة السيارات المهربة، فمنها ماهو مسروق داخلياًومنها ماهو قادم من أوربا وآسيا حيث يتم شحن هذه السيارات عبر السفن واحضارها الى ليبيا ومبادلتها بالنفط الليبي ومن هنالك يتم نقل هذه السيارات الى مدينة الكفرة الليبية ومنها عبر التهريب الى دول الإقليم ومن ضمنها السودان عبر مدخلي المالحة والطينة باقليم شمال دار فور وعبر الولاية الشمالية.

وتهريب المخدرات (الساحل الإفريقي الممتد من موريتانيا وحتي حدود السودان الغربية) حيث يسهل تهريب هذه السيارات وإيجاد أسواق لها هنالك .

5. من أسباب إنتشار هذه الجريمة ضُعف التنسيق والتعاون الأمني بين دول جوار السودان وإقليمه ويرجع ذلك لعدم توفر الإمكانيات ،فالحدود المفتوحة بين هذه الدول تحتاج لإمكانيات ضخمة بغرض إحكام السيطرة عليها وإن كان للسودان وتشاد وليبيا تجربة في تشكيل قوات مشتركة لتامين الحدود وتعزيز التعاون المشترك ولكن لم تكفي لردع هذه الجريمة نسبة لإستنزاف جيوش هذه الدول في حروب مع تنظيمات متمردة وأخرى إنفصالية.
6. ضعف عمل الإنتربول والأمم المتحدة في مكافحة هذه الجريمة في المناطق المذكورة نسبة لإنتشار الجماعات المسلحة وتفشي الفقر والإضطرابات الأمنية والنزاعات القبلية.

**ثالثاً سمات ظاهرة سرقة السيارات:**

**تتميز هذه الجريمة في ظل هذا النزاع المسلح بعدة مزايا خاصة منها:**

**1. جريمة شديدة الخطورة ومتفرعة:**

هذه الجريمة بصورتها الفعلية وفي وضعها الطبيعي تعتبر جريمة عادية كما أشرنا سابقاً ولكن بمجرد إندلاع النزاع المسلح تعتبر من الجرائم شديدة الخطورة التي تمس أمن الدولة، وكذلك في تعقيدها وارتباطها بجرائم أخرى، مثل قتل أصحاب بعض هذه السيارات الذين قاومو سرقتها وكذلك تكمن خطورتها في العدد الهائل من السيارات المسروقة والتي تم تحميلها بالأموال والمسروقات الأخرى بعد نهب البنوك ومنازل المواطنين وكذلك تعديل هذه السيارات تم إعادة إستخدامها في العمليات العسكرية من قبل المتمردين خاصة سيارات الدفع الرباعي التي ارتكبت بها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد المدنيين و مؤسسات الدولة [15]،وكذلك تظهر خطورتها في أنها تتسم بالعنف تحت ستار النزاع المسلح حيث يستخدم هولاء المجرمين الأسلحة النارية الثقيلة ويحدثون موجة نزوح كبيرة للمواطنين فتخلو لهم الأجواء لارتكاب جرمهم أو ينصبون إرتكازات عسكرية ويستولون على هذه السيارت تحت تهديد السلاح المباشر .

**2. جريمة مربحة:**

الإستيلاء على هذه السيارات وبهذه الأعداد الكبيرة وشحنها وتهريبها وبيعها، تعتبر مصدر إيرادات كبيرة لهذه المجموعات الإجرامية بالإضافة الى أن الإتجار في قطع غيار هذه السيارت تعتبر تجارة رابحة وقليلة المخاطر ،حيث لايتم التدقيق في مصادرها وهوية بائعيها ،فنالك أعداداً ليست بالقليلة من السيارات المسروقة وخاصة الموديلات القديمة يتم تشليحها الى قطع غيار وبيع المتبقى منها بعد تقطيعة (كخردة).

[15] انظر المواد 186—190من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 م.

### 3. جريمة منظمة:

تعرف الجريمة المنظمة بأنها نشاط إجرامي معقد وعلى نطاق واسع تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة عالية من التنظيم وتهدف الى تحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده وهي غالباً ماتتم عن طريق الإهمال التام للقانون [16]،وتكتسب الجريمة وصف الجريمة المنظمة إذا توفر فيها شرطان ،الأول شرط الخطورة الذي اشرنا له في الفقرة الأولى و يُستخلص من مجرد كونها جريمة يعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية مدة لاتزيد عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد ،والقانون السواني يعاقب على جريمة السرقة فقط بسبع سنوات ناهيك عن الجرائم ضد الإنسانية التي تصل عقوبتها الى الإعدام أو السجن المؤبد .

أما الشرط الثاني فهو شرط التنظيم الذي يُستخلص من إرتكابها بواسطة جماعة منظمة محددة البنية تتالف من ثلاثة أشخاص أو أكثر بهدف الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة أخرى[17]،وهو الأمر الذي قامت به هذه المجموعات الإجرامية في السودان ، فهي ذات تنظيم إداري ومالي وتخطيط مسبق للجريمة قبل مباشرة الشروع في العمل الإجرامي ،سواء كان هذا التنظيم بدائي أو متطور، يتم التنظيم بتوزيع الأدوار المناطة بكل فرد أو جماعة ويأخذ مظاهر متنوعة ،فقد يكلف البعض بجمع المعلومات عن الضحايا ،والبعض الآخر للمراقبة ،بينما تتولى جماعة أخرى مباشرة الفعل الإجرامي وقد تتولى مجموعة أخرى إستلام محل الجريمة من المجموعة المنفذه، وقد يتطلب الأمر مجموعة أخرى للتفاوض على محل الجريمة مثل مايحدث في الجرائم الإرهابية المنظمة أو الهجوم المسلح على مناطق جغرافية معينة [18]،و في المقابل نشير الى أن الجريمة المنظمة في التشريع السوداني لم يخصص لها نص صريح ولكن تمت الإشارة الي منظمات الإجرام والإرهاب، حيث عاقب المشرع السوداني كل من ينشئ أو يدير منظمة لإرتكاب أي جريمة سوى كانت داخل السودان أو خارجه بالسجن خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين وتزداد العقوبة الى سبع وعشر سنوات كلما زادت خطورة الجريمة التي ترتكبها منظمة الإجرام [19].

### 4. جريمة عابرة للحدود:

من الصعوبة بمكان تعريف الجريمة العابرة للحدود تعريفاً شاملاً ومانعاً نظرا لفضفاضية المصطلح نفسه واشتراك العديد من الجرائم الأخرى معه في نفس السمات والخصائص ، مثل الجريمة المخططة والجريمة المتقنة ولكن نجد أن إتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة قد حددت معالم هذه الجريمة ،والحالات التي تعتبر فيها الجريمة المنظمة عابرة للحدود الوطنية وهي إذا ارتكبت الجريمة في أكثر من دولة واحدة أو إذا ارتكبت في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من التخطيط لها أو توجيهها أو الإشراف عليها في دولة أخرى أو كانت لها آثار كبيرة على دولة أخرى ،أو اشتركت فيها جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطها الإجرامي في أكثر من دولة واحدة [20]،واذا اسقطنا هذه الحالات على جريمة سرقة السيارات في السودان سنجدها تنطبق فعلياً عليها من حيث مكان ارتكاب الجريمة، حيث تتم سرقة وتهريب هذه السيارات عبر مسارات معينة

---

[16] فايزة يوسف الباشا ،الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2002م،ص 31.

[17] انظر الفقرتين (أ ، ب )من المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عام 2000

[18] د.أحمد ضياء الدين خليل، الجزاء الجنائي بين العقوبة والتدابير ،دراسة تحليلية مقارنة للعقوبة والتدبير ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،طبعة 1993،ص 71

[19] انظر المادة65 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م

[20] انظر المادة 3 من اتفاقية الامم المتحدة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

للحدود وعبر مجموعات منظمة وصل بها الأمر الى امتلاكها أجهزة حديثة لفك شفرات وإعادة برمجة السيارات الحديثة لاعادة تشغيلها ونقلها

**المبحث الثاني التدابير الداخلية والخارجية لمكافحة ظاهرة سرقة السيارات:**

**اولاً التدابير الوقائية:**

عند التصدي لأي جريمة هنالك تدابير تتخذ قبل وقوعها تسمى بعملية منع الجريمة أو التدابير الوقائية والهدف من هذه الإجراءات هو درء خطر وقوع الجريمة قبل إرتكابها وتتضمن هذه التدابير:

1. القيام بالأبحاث العلمية لمعرفة أسباب الجريمة وأبعادها المختلفة ،مع التركيز على جمع المعلومات في هذا المجال وتبادلها مع الدول الأخرى التي عانت من هذه الجريمة في الماضي[21].
2. كذلك من الإجراءات الوقائية القيام بحملات التوعية للتنبيه بخطورة هذه الجريمة التي أصبحت ظاهرة تحدث عند إنفراط عقد الأمن في أي دولة ، الأمر الذي يتطلب أيضاً تعديل النصوص التشريعية ومضاعفة العقاب للحد من خطورة هذه الجريمة.
3. أيضاً من الإجراءات الوقائية ضرورة تأمين قواعد بيانات شرطة المرور وحفظ نسخ منها في أماكن آمنة وإحكام السيطرة عليها وحمايتها من أي هجوم ،مع تطويرها، فيجب أن تكون أي سيارة عند تكملة إجراءات تسجيلها وترخيصها عبر مالكها المباشر مع تحديث معلومات مالكها ، حيث أول ماتسعي إليه المجموعات المتفلتة هو الهجوم على مراكز شرطة المرور التي تحتوي علي النسخ الورقية و إتلافها بغرض طمس هوية مالكي هذه السيارات وسهولة الإتجار بها فيما بعد .

**ثانيا مكافحة ظاهرة سرقة السيارات المستوي الداخلي:**

تتخذ هذه التدابير مابعد وقوع الجريمة وتهدف للقبض على المتمهمين وإسترداد المسروقات وسد الثغرات للحيلولة دون تكرار هذه الجريمة مستقبلاً ، حيث يتعين على أجهزة الدولة المنوط بها تحقيق العدالة متمثلة في النيابة العامة فتح الدعاوي الجنائية وجمع المعلومات والقيام بالتحريات اللازمة ومباشرة إجراءات التحقيق الجنائي والقبض علي المتهمين وتقديمهم للقضاء [22] وتنفيذ العقوبة عليهم مع العلم انه عند انفراط عقد الأمن ونشوب النزاعات المسلحة يصبح الأمر في غاية الصعوبة كما أشرنا سابقاً نسبة لإنهيار المنظمة الأمنية جزئياً وكسر السجون وهروب معتادي الإجرام كماحدث في السودان في الخامس عشر من ابريل لسنة 2023م لذلك هنالك العديد من الإجراءات التي يتم إتخاذها وهي:

1. التحقيق في هذه الجريمة المعقدة وبهذه الأعداد الكبيرة من السيارات المسروقة تحتاج الي تخصصية وخبرة لذلك يجب تشكيل لجنة تحقيق [23]مكونة من النيابة العامة والشرطة السودانية (إدارة مكافحة سرقة السيارات التي تتبع للمباحث الجنائية ) وجهاز المخابرات العامة (الدائرة المختصة في مكافحة الجريمة المنظمة ) وأن توكل لها مهام البحث والتحقيق عن السيارات المسروقة والقبض علي المتهمين كما يجب دعم هذه اللجنة بمحققين مختصين في مجال المصارف المالية وعلوم الحاسب

---

[21] د.محمد الأمين البشري ،التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها ،ندوة ،أكاديمية نائف للعلوم الأمنية ،السعودية ،الرياض ،14---18نوفمبر ,1998م

[22] أنظر قانون الاجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991 .

[23] انظر قانون لجان التحقيق السوداني لسنة 1954.

الآلي للوصول و ضبط الأموال والشركات ذات الصلة بافراد عصابات الإجرام الداخلة في تجارة هذه الجريمة عبر التنسيق مع بنك السودان المركزي لمتابعة حركة التحويلات البنكية خلال الأحدث الأخيرة .ومراقبتها بغرض الحجز والمصادرة لصالح التحقيق في هذه الجريمة.

2. الإستفادة من التكنولوجيا في عملية تسهيل البلاغات والإجراءات ،ويحمد للشرطة السودانية القيام بانشاء منصة البلاغ الإلكتروني حتي يتمكن المواطن من الابلاغ عن سيارته المسروقة من أي مكان حتي الذين نزحو خارج مناطق النزاعات كما يجب الإستفادة من الجمهور للمساعدة في عمليات الإبلاغ عن السيارات المسروقة عبر تطوير خدمة البلاغ الإلكتروني بحيث تسمح لاي مواطن من إدخال معلومات السيارة للتاكد من أن عليها بلاغ سرقة ام لا؟ وكذلك الإستفادة من السوشل ميديا في البحث والتحقيق خاصة في العثور علي السيارات التي تم اتلافها جزئياً أوالتي تعطلت أثناء الهروب بها ،أو التي ظهرت بصحبة أفراد في مقاطع فيديو الأمر الذي يساعد لاحقاً في القبض علي هولاء المتهمين وتقديمهم للعدالة.
3. إقامة نقاط التفتيش في المناطق الحدودية والمعابر البرية والبحرية لمنع تهريب السيارات الى خارج الدولة وفي هذا الأمر واجهت السلطات السودانية صعوبة كبيرة نسبة لإنتشار رقعة العمليات العسكرية وكبر مساحة السودان وانفتاح حدوده.
4. إيقاف عمليات بيع السيارات وتحويل ملكيتها في جميع ولايات السودان لتجنب عمليات التزوير في المستندات الرسمية للسيارات بغرض البيع وكذلك القيام بحملات تفتيش واسعة لضبط السيارات التي لاتحمل لوحات و المسروقة والتحقيق الأمني الدقيق في أي سيارة يتم ضبطها وبها أي ملامح كشط أو تعديل في رقم التعريف الخاص بها (VIN) [24]

**ثالثاً إجراءات المكافحة على المستوي الخارجي :**

**كما أشرنا الى خطورة هذه الجريمة وتصنيفها بأنها جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية لذلك تحتاج عملية مكافحتها والتصدي لها بصورتها الفعلية الى تعاون دولي وإقليمي عبر الآليات والإجراءات التالية:**

1. **الآليات الا قليمية والدولية لمكافحة جريمة سرقة السيارات:**

- **الأفريبول ( Afripol )**[25] :

هي آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي ،هي منظمة إقليمية تقنية ،عضويتها مفتوحة للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي تهدف للتعاون الشرطي بين الدول الأعضاء لمكافحة الجرائم كما هو منصوص عليه في نظامهاالأساسي [26]، تتركز جهود آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي في العمل التنسيقي بين رؤساء أجهزة الشرطة الإفريقية لتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة الجريمة الإرهابية والجريمة

---

24 (VIN)هي إختصار ل VIHICLE IDENTIFICATION NUMBER وهو عبارة عن مجموعة مميزة من الأرقام والحروف التي يتم منحها لكل سيارة عند الإنتاج وهو عبارة عن تسلسل خطي يتكون من 17 حرف ورقم دون تباعد ويستبعد الأحرف التي يمكن خلطها مع الأرقام مثل O/0.

25 هي أكبر منظمة شرطة في أفريقيا تمت المصادقة على إنشاءها خلال قمة الاتحاد الإفريقي في دورته رقم 28 المنعقدة باديس أبابا في يناير 2017،وبعد اربعة أشهر عقدت جمعيتها العمومية الأولى في الجزائر حيث مقرها الرئيسي.

26 أنظر المواد1و2 من النظام الأساسي للأفريبول.

العابرة للوطنية ،وهذا التنسيق يمثل إرادة الدول الأعضاء في الأفريبول للعمل جنباً لجنب لخدمة إستباب الأمن والاستقرار بالإقليم الإفريقي [27].

**الإيابكو (Eapcco)[28] :**

منظمة تعاون رؤساء الشرطة في شرق إفريقيا ،وهي هيئة شرطية إقليمية تتكون عضويتها من رؤساء الشرطة في 14 دولة ،تهدف لتنسيق وتعزيز التعاون المشترك بين أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء ، حيث تقوم المنظمة بتبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجرائم ذات الصلة وذات الآثار الإقليمية وتدعم كذلك التعاون الثنائي بين دول المنظمة في المساعدة القانونية وتبادل المجرمين وتعقد المنظمة إجتماعها سنوياً بالتناوب في الدول الأعضاء ويكون مدير الشرطة في الدولة التي تستضيف الإجتماع هو الرئيس للدورة المعنية ، ويقوم مكتب الإنتربول الإقليمي في نيروبي بدور الأمانة العامة [29].

**الإنتربول (Interpol) [30] :**

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية هي منظمة دولية لها مهام متعددة تعمل على إنجازها في المجتمع الدولي عبر ربط ومساعدة أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء على أوسع نطاق ضمن حدود القوانين والأنظمة النافذة في تلك الدول بهدف منع ومكافحة جرائم القانون العام [31] ،حيث يقدم الإنتربول الدعم والخبرة والتدريب في مجال التحقيقات لكل الدول الاعضاء و وكذلك يساعد في عملية جمع المعلومات وتحليلها خاصة فيما يتعلق بالجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية و تبادلها من خلال قواعد البيانات الجنائية وشبكات الإتصال الخاصة به .

**منظمة الأمم المتحدة:**

---

27 المولود نعيم ،حميدة نادية ،تأثير الأنظمة الإجرائية على فعالية الأفريبول في مجال مكافحة الإرهاب ، بحث ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،جامعة مسيلة ،الجزائر ،المجلد 6،العدد 2، 2021 ، ص 686.

28 (Eapcco) إختصار ل( Eastern Africa Police Chiefs Cooperation Organization ) تأسست عام 1998 عبر إنعقاد المؤتمر الإقليمي بكمبالا ، والسودان إنضم لهذه المنظمة في عام 1989 ، وتستضيف الخرطوم مقر المختبر الإقليمي للطب الشرعي وهو أحد مراكز الإمتياز التابعة للمنظمة .

29 أنظر الموقع الرسمي لمنظمة إيابكو على الإنترنت eapcco.org

30 Interpol إختصار لInternational police وتعنى البوليس الدولي ،والإسم بالكامل إختصار ل( International Criminal police)، انشئت عام 1923 في مدينة ليون بفرنسا وبها 194 بلد عضو، ولها مكاتب وطنية في كل دولة عضو، كما توجد لها مكاتب إقليمية لتنسيق عمل هذه المكاتب الوطنية ،حيث يوجد في افريقيا والأمريكتين ستة مكاتب اقليمية في كل من الأرجنتين والسلفادور و زمبابوي والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا التي يتبع لها المكتب الوطني للسودان الذي إنضم لهذه المنظمة في 13يونيو 1956.

31 المادة 2 من القانون الأساسي للانتربول .

لمنظمة الأمم المتحدة دور فعال في مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية ،وذلك عبر لجانها المختصة بمكافحة الجريمة المنظمة [32] وكذلك عبر إتفاقيتها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية [33].

**2. إجراءات مكافحة جريمة سرقة السيارات على المستوى الخارجي:**

ومن أهم الإجراءات على المستوى الخارجي التي يجب القيام بها بغرض مكافحة ظاهرة سرقة السيارات في السودان هي:

- مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية تحتاج لإمكانيات ودعم الإنتربول ،لذلك على السلطات السودانية طلب دعم الإنتربول من أجل تقديم المساعدة في عملية التحقيق وجمع المعلومات وتحليلها ،ولدينا نمازج وأمثلة كثيرة على ذلك كما حصل في أعقاب الإعتداء الإرهابي في نيروبي في كانون الثاني/يانايير ،حيث أوفد الإنتربول بناءً على طلب السلطات الكينية وخلال 24ساعة فريقاً من أجل تقديم المساعدة في تحديد هوية الضحايا وتحليل معلومات الإستخبارات الجنائية وتوفير الخبرة في مجالات الأدلة الرقمية والجنائية والأسلحة ،وأيضاًمن الأمثلة على ذلك إيفاد الإنتربول فريقاً دولياً لدعم السلطات في أثيوبيا لتحديد هوية ضحايا طائرة الخطوط الجوية الأثيوبية رقم ET302 التي تحطمت في مارس 2019.وجُمع أكثر من 8000 من عينات البصمة الوراثية مما أدى إلى تحديد هوية جميع ضحايا الكارثة [34].
- دور المكتب الوطني للإنتربول في السودان عن طريق التعاون مع النيابة العامة والشرطة في سرعة عملية تغذية قاعدة بيانات الإنتربول للمركبات الآلية المسروقة(SMV)[35]، وهي أداة فعالة لمكافحة السيارات المسروقة حيث تسمح لأجهزة الشرطة في البلدان الأعضاء في الإنتربول من التحقق من أي مركبة مشتبه بها عبر مطابقة رقم التعريف الخاص بالمركبة مع وثيقة المركبة الأمر الذي يمكّن أجهزة تنفيذ القانون من ملاحقة السيارات المسروقة في حدود الدول التي تهرب اليها حتى وإن تم التلاعب بأرقام تعريفها حيث تتواصل أجهزة إنفاذ القانون مع مصنعي هذه السيارات بهدف تحديد مصدرها [36].
- ضرورة تعاون المكتب الوطني للإنتربول في السودان مع المكاتب الوطنية الأخرى في دول الجوار (خاصة الدول التي تم رصد حركة تهريب السيارات إلى حدودها ) وذلك عبر التنيسق مع المكاتب الأقليمية في عملية جمع المعلومات المتعلقة بهذه الجريمة

---

32 وفقاً لنص المادة 68 من ميثاق الامم المتحدة تم تشكيل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عام 1992 كأحد لجان الأمم المتحدة داخل الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة ،تختص اللجنة بتقديم الخبرة الفنية والاستشارية وجمع المعلومات وتحليلها للدول الأعضاء كما تعمل على دعم التعاون بين الدول على منع الجريمة المنظمة .

33 إتفاقية الامم المتحدة للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية(باليرمو2000)إنشئت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25عام 2000وتهدف وفقاً لمادتها الأولى الى تعزيز التعاون الدولي من أجل منع الجريمة المنظمة عبر الوطنيةوكذلك وضعت أسس التعاون الدولي على منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وملاحقتها وحددت نظاماً إجرائياً للتحري عن الجرائم المعنية من خلال صور التعاون القضائي الدولي وتسليم ونقل المجرمين والإجراءات الجنائية

34 كلمة الأمين العام للإنتربول يورغن شتوك أمام الجمعية العامة لمنظمة التعاون لرؤساء الشرطة في شرق أفريقيا (EAPCCO) ،تنزانيا،2019 منشور على موقع الانتربول على الانترنت WWW.INTERPOL.INT

35 هي اختصار ل STOLEN MOTOR VEHICLEOD ،هي قاعدة بينات تشتمل علي بيانات السيارات والشاحنات والدراجات النارية والمقطورات والبيوت المتنقلة والحافلات المسروقة ومكوناتها ويشارك الإنتربول هذه البيانات مع الدول الأعضاء .

36 في العام 2020 فقط تم عبر قاعدة (SMV)تحديد 248976 ألف سيارة مسروقة حول العالم وفقا لتقارير الانتربول وبياناته السنوية المنشورة علي موقعة في الإنترنت www.Interpol.int

وتحليلها وتبادلها مع الدول الأعضاء وذلك للإستفادة من خبرات وإمكانيات الإنتربول في عملية جمع المعلومات عن الجرائم المنظمة ورصدها وتحليلها جنائياً على أساس علمي ،فالقضاء على هذه الجريمة يعتمد على مدى كمية المعلومات المتوفرة حولها وعلى سرعة الحصول عليها فكلما كان الزمن أسرع كلما زادت عملية المكافحة وإسترداد السيارات المسروقة.

- للإنتربول دور فعال في مجال تسليم المجرمين الهاربين من أي دولة عبر حتى وإن لم يكن هنالك إتفاقيات بين هذه الدول لتسليم المجرمين [37] ، لذلك على جهات التحقيق في هذه الجريمة و المكتب الوطني للإنتربول في السودان إصدار نشرات بحث دولية عبر الأمانة العامة للإنتربول بهدف ضبط وإسترداد المجرمين المطلوبين في هذه الجريمة
- ضرورة التعاون بين شرطة السودان والشرطة في دول الجوار عبر المنظمات الإقليمية والدولية ،على أن يتولى المكتب الوطني للإنتربول في السودان التنسيق بهدف تشكيل أتيام مشتركة للبحث عن السيارات المسروقة ،فالهدف الرئيسي للإنتربول هو تعزيز التعاون بين سلطات الشرطة في الدول الأعضاء ودعم التنسيق فيما بينها لمكافحة الجريمة .
- العمل الدبلوماسي لوزارة خارجية السودان له دور مهم في مكافحة هذه الجريمة ،وخاصة إذا تم تشكيل فريق مختص من الخبراء القانونين والدبلوماسيون لإدارة هذا الملف عبر التنسيق مع بعثة السودان الدائمة في الأمم المتحدة وكذلك التمثيل الدبلوماسي بسفارات السودان في الدول المعنية من أجل إنزال التعاون الإقليمي والدولي الى أرض الواقع ومساعدة سلطات إنفاذ القانون الداخلية.
- العمل الإعلامي وخاصة الإعلام الموجهه للخارج و عكس الصورة الحقيقية لهذه الجريمة الخطيرة والأعداد الحقيقية للسيارات المسروقة ،فتوحيد الجهود الإعلامة والدبلوماسية بهدف جلب الدعم المادي واللوجستي من الأمم المتحدة و الإنتربول للقيام بعملية أمنية كبرى في السودان وبعض دول الجوار المستهدفة بهذه الجريمة ، حتي يتم إسترداد هذه السيارات والقبض علي المجرمين وذلك عبر توفير التدريب لعدد من المحققين عبر مشروع FORMATRAIN [38] ،كما حدث في عملية stop[39]في رواندا والتي شارك فيها السودان وكذلك عملية carback [40] .

---

[37] محمد منصور الصاوي ،أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية،دراسة في القانون الدولي الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الأجناس وإختطاف الطائرات وجرائم أخرى ،دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية ،1984م،ص733

[38] هو مشروع من مشاريع الإنترول وعبارة عن برنامج تدريبي موحد للمحققين في قضايا دولية تتعلق بسرقة المركبات ويتضمن دورات تدريبة أكاديمية وعملية مما يتيح للمشاركين ترسيخ مهارات جديدة ومتخصصة في التحقيق ويمكنهم من إستخدام قواعد بينات الانتربول وشبكتة العالمية والاعتبارات القانونية للتحقق من المركبات واوراقها وكشف التزوير في مستنداتها .

[39] عملية ( stop) Smuggling Training and Operations Programme قام بها الإنتربول وتمت في رواندا في ديسمبر 2022وقد استمرت لخمسة ايام وكانت كانت ترمي الى النهوض بجهود مكافحة الجريمة العابرة للحدود وتم القيام بالعملية في النقاط الحدودية الرئيسية في العاصمة كيغالي وبين رواندا ويوغندا ،حيث تم في هذه العملية أجراء أكثر من 16500 ألف تقص في قواعد بيانات الانتربول.

[40] هي عملية عالمية تمت في العام 2022وفر لها الإنتربول الدعم حيث تمت في 77 بلداً، قد استعان فيها أفراد الشرطة العاملون عند المعابر الحدودية البرية والبحرية بشبكة الإنتربول العالمية للاتصالات الشرطية المامونة 24/7-1(هي الشبكة الفنية التي تربط أجهزة إنفاذ القانون في جميع البلدان الأعضاء في الإنتربول ) من أجل التحقق في قواعد بيانات المنظمة من المركبات ومن اصحابها

- للسودان إتفاقيات تعاون أمني مع العديد من الدول في النطاق الإقليمي والدولي ، فمن الأهمية بمكان تفعيل هذه الإتفاقيات الثنائية خاصة الإتفاقيات مع دول الجوار والتي بموجبها تشلكت قوات مشتركة بغرض تأمين الحدود[41] فيجب دعم هذه القوات بأتيام متخصصة من الشرطة بهدف ضبط و إسترداد السيارات المسروقة وضبط وتسليم المجرمين المطلوبين وفقاً لهذه الإتفاقيات الثنائية والقوانين الوطنية المنظمة لذلك [42] ،وكذلك عبر الإتفاقيات الدولية (اتفاقية باليرمو 2000 ) ،و الحرص على عدم تسّرب هذه السيارات الى داخل بعض الدول الأخرى عبر طرق ملتوية بهدف تقنينها جمركياً ،فقد تم رصد عبر السوشل ميديا العديد من السيارات المسروقة في السودان وهي تتجول بلوحاتها السودانية في داخل حدود دول أخرى، وكذلك عرض العديد من هذه السيارات للبيع ، فإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي صك عالمي ملزم قانوناً لكل هذه الدول بتجريم العديد من أشكال الفساد المختلفة مثل الرشوة ،وإساءة استغلال الوظائف ومختلف أفعال الفساد [43].
- أهمية تحديد المتهمين وتحديد المسؤولية الجنائية والمدنية للإشخاص الإعتباريين المشتركين في هذه الجريمة (قوات الدعم السريع) بالإضافة للاشخاص الطبيعين وجمع العلومات حولهم وتبادلها وفقاً لأوجه التعاون الدولي والإقليمي في مجال البحث الجنائي وضبطهم وتسليمهم كما يجب الإستفادة من هذا التعاون في عمليات جمع وتبادل وتحليل المعلومات عن طبيعة هذه الجريمة وتبادل الخبرات التدريبية والحصول على المساعدة التقنية من الدول ذات الإمكانيات المتطورة، كما يجب حماية الشهود ومساعدة الضحايا وحمايتهم من التعرض لاي ضغوط سواء كان تهديد مباشر لشخصهم أو لعائلاتهم[44].

## الخاتمة:

كان موضوع هذه الدراسة هو ظاهرة سرقة السيارات في السودان رؤية قانونية في أعقاب النزاع المسلح الذ ي حدث في الخامس عشر من ابريل عام 2023 ،تركزت الدراسة في التعريف بهذه الظاهرة الإجرامية وأسبابها وكيفية مكافحتها وتعتبر هذه الدراسة روشتة قانونية علمية عملية تهدف للتعريف بهذه الجريمة كظاهرة الإجرامية والمساعدة في التصدي لها.

## اولاً النتائج:

**من خلال هذه الدراسة نخلص إلى النتائج الآتية:**

1. ظاهرة سرقة السيارات في السودان تعتبر جريمة خطيرة وعابرة للحدود الوطنية و تم على إثرها سرقة أعداد كبيرة من السيارات الأمر الذي يؤثرعلى الإقتصاد والأمن القومي والاقليمي.

---

وكشف المجرمين المحتملين أو الأنشطة الإجرامية المحتملة بشكل آني وخلال إسبوعين افضت عملية carback الى كشف 1121 سيارة مسروقة وكشف 26 وثيقة مركبات مزورة ،إعتقال أو إحتجاز 222مشتبها فيه للإتجار بمركبات مسروقة و8اشخاص يشتبه في ضلوعهم في تهريب مهاجرين . انظر تقرير العملية في الموقع الإلكتروني للإنتربول www.Interpol.int.

[41] هنالك إتفاق مشترك بين دول السودان وتشاد وافريقيا الوسطى تم في 2012 إنشاء قوة ثلاثية مشتركة بهدف مكافحة انعدام الأمن علي الحدود المشتركة للدول الثلاث ،وكذلك للسودان أتفاق أمني مشترك مع دول ليبيا وتشاد والنيجر لحماية الحدود ومكافحة تهريب البشر تم في العام 2018.

[42] قانون تسليم المجرمين السوداني لسنة 1957م نظّم عملية تسليم المجرمين الهاربين .

[43] أنظر المواد 17،18،19من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2003.

[44] المواد 5،6،8،23،24،26،28،29 من إتفاقية اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000 وكذلك المادة 32 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003

2. جريمة منظمة تتواجد متى ماوجد العنف والنزاع المسلح و معقدة ومرتبطة بجرائم أخرى مثل إستخدام السيارات المسروقة في العمليات القتالية وتهريب البشر والمخدرات.
3. للمنظمات الإقليمية والدولية دور محوري في التصدي لهذه الجريمة عبر دعم الجهود والتنسيق بين أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء .
4. التحقيق في هذه الجرائم يحتاج لتخصصية وخبرة وتعاون دولي واقليمي في عملية تبادل المعلومات وتسليم المجرمين وإعادة السيارات المسروقة التي تم تهريبها للخارج.
5. مكافحة هذه الجريمة عملية معقدة تحتاج الى جهود داخلية وخارجية وفقا لما نصت علية الاتفاقيات الدولية.

## ثانيا التوصيات:

**وبناءً علي ماسبق نوصي بالآتي:**

1. هذه الجريمة أصبحت ظاهرة تهدد أمن دول الإقليم وللقضاء عليها يجب التعاون الأمني المشترك بين هذه الدول والتنسيق فيما بينها والقضاء على الأسباب المؤدية لانتشارها بمعنى التعامل مع الأمن بمفهومة الموسع (السياسي والإجتماعي والإقتصادي والإعلامي) وهذا يتطلب زيادة مساحة البحوث العلمية والدراسات الأمنية والإستراتيجية حول هذه الجريمة.
2. على الأمم المتحدة والإنتربول القيام بدورهما وتبني عمليات أمنية تشترك فيها دول الجوار السوداني ،تختص بإسترداد هذه السيارات المسروقة من الدول التي تم تهريب هذه السيارات المسروقة اليهاوكذلك المساعدة في القبض علي الجناة .
3. علي الدولة السودانية متمثلة في أجهزة إنفاذ القانون تشكيل لجنة تحقيق مختصة مكونة من جميع الجهات ذات الصلة بالجريمة وذات صلاحيات قانونية كبيرة تصل لدرجة طلب الدعم الدولي للتحقيق في هذه الجريمة واسترداد السيارات المسروقة والقبض المتهمين الضالعين في هذه الجريمة وتقديمهم للعدالة .
4. تعديل التشريعات الداخلية المجرمة للهذه الجريمة وتشديد العقوبة حتى لاتتكرر مستقبلاً .

## ثالثاًالمراجع والمصادر:

القران الكريم .

سنن أبي داود ،سليمان بن الأشعس السجستاني الأزدي،ج4

**المراجع العربية:**

احسن مبارك طالب ،دوافع سرقة السيارات والآثار المترتبة عليها ،محاضرة ،أكاديمية نائف للعلوم الأمنية ،المملكة العربية السعودية ،الرياض ،2003م،

د.أحمد ضياء الدين خليل، الجزاء الجنائي بين العقوبة والتدابير ،دراسة تحليلية مقارنة للعقوبة والتدبير ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،طبعة 1993

د.أحمد فتحي سرور ،الوسيط في قانون العقوبات ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،ط1996،الطبعة الاخيرة 2016

د.عبد الرحمن محمد العيسوي،دوافع الجريمة ،بيروت ،لبنان،منشورات الحلبي ،ط1 ،2004م

د.محمد الأمين البشري ،التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة ، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها ،ندوة،أكاديمية نائف للعلوم الأمنية ،السعودية ،الرياض ،14---18نوفمبر ,1998م

فايزة يوسف الباشا،الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2002م،

محمد الوهيد ،مكافحة ظاهرة سرقة السيارات ،محاضرة ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المملكة العربية السعودية ،الرياض ،1416هـ.

محمد منصور الصاوي ،أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية،دراسة في القانون الدولي الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الأجناس وإختطاف الطائرات وجرائم أخرى ،دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية ،1984م

المولود نعيم ،حميدة نادية ،تأثير الأنظمة الإجرائية على فعالية الأفريبول في مجال مكافحة الإرهاب ، بحث ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،جامعة مسيلة ،الجزائر ،المجلد 6،العدد 2، 2021 ،.

**الإتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين**

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2000.

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003.

البرتكول الإضافي الثاني 1977 الملحق بإتفاقيات جنيف 1949.

القانون الأساسي للانتربول.

قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991.

القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 .

قانون تسليم المجرمين السوداني لسنة 1957.

قانون لجان التحقيق السوداني لسنة 1954.

www.Interpol.int موقع منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول ).

Eapcco.org موقع منظمة إيابكو .

وكالة السودان للأنباء 30 /2023/8.

الجهاز المركزي للإحصاء– ولاية الخرطوم 2023/11/30.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد خمسة وستون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2024م

www.ajsp.net

# "The phenomenon of Car theft in Sudan" legal vision in the aftermath of the April 15, 2023 conflict"

**Researcher:**

**Dr. Abubaker Mohamed Ali Mohamed**

Phd in Low, University of Shendi ,Sudan

Abstract:

The study dealt with phenomenon of car theft in Sudan in the aftermath of the April 15, 2023 conflict، the study clarified the concept of this phenomenon as a serious crime that rises to the level of transnational organized crime it affects the economy .national and regional security ،the study showed the actual characteristics and reasons for the transformation of this crime from simple traditional crime in to a serious criminal phenomenon ،the study also touched on how to combat this phenomenon both internally and externally ،the internal procedures include preventive measureson and remedial measures on the other side .at the international level ،the study reviewed how to combat with it through Interpol and the United nation، The study recommended the need to unite efforts internally and externally to address it.

Keywords: Crime, Phenomenon, Car theft, Conflict of April 15, 2023 AD in Sudan.